مناظرة بين الرئيس العماد عون والأستاذ إيلي الفرزلي

تلفزيون أبو ظبي- برنامج " مواجهة "

١٤-١-٢٠٠١

- هناك مبادرة حالية من قبل رئيس الحكومة تفتح المجال أمام عودتك إلى لبنان ولكن أنت وضعت الشروط وأهمها هو عدم الملاحقة القضائية، فإذا كنت واثقاً من براءتك لماذا لا تذهب إلى بيروت وبعد ذلك لكل حادث حديث

أعتقد أن الموضوع وصلكم خطأً ومن خلال إعلام خاطئ، لأنه في الأساس لا توجد تهمة، فأنا بعد ١٣ تشرين اتهمت بتحويل أموال الدولة إلى حسابات خاصة، وهذه التهمة أصلاً غير موجودة فأنا لم أحول أموالاً، والحكومة الحصية الأولى والياس الهراوي يعرفان هذه الحقيقة. استُعملت هذه التهمة أولاً للنيل من سمعتي، ومسألة الإحالة إلى القضاء يستعملونها من حين إلى أخر كرسائل تهديدية، وليس كرسائل قضائية، كي لا أعود إلى لبنان. لا يوجد للدولة شيء عندي لا في ذمتي ولا في حساباتي، إنما أنا لي أموال في ذمة الدولة، فقد وضعت يدها على جميع حقوقي من غير وجه حق بقرارات تعسفية بالمعنى القانوني، والأستاذ الفرزلي يعرف تماماً معنى التعسف في القانون، والذي يعني تجاوز الصلاحية وتجاوز حدود القانون وتجاوز المؤسسات التي لها الحق بحجز الحقوق ووضع اليدّ على الحساب الخاص. لا تنقصني الشجاعة للعودة ولكن لا ثقة لي بالجهاز الحاكم لأنه ومنذ عشر سنوات وحتى اليوم، يتهم كذباً، وهو يقدح ويذم وينمّ عليّ فكيف أستطيع أن أثق بحكم يكذب على الشعب اللبناني؟

- سؤال للفرزلي: هل صحيح أن ليس هناك تهماً موجهة ضدّ العماد عون كاغتصاب السلطة واختلاس الأموال العامة؟

إن جرم اغتصاب السلطة قد شمله قانون العفو الذي بموجبه نُفذت مدة الخمس سنوات التي نفذها العماد عون في باريس تنفيذاً للاتفاق الذي تمّ والذي من ضمنه جاء قانون العفو، أما مسألة الأموال فأنا لا أستطيع أن أنصّب نفسي مكان القضاء في تقويم ما إذا كان هذا الجرم يترتب أم لا، فالقضاء هو سلطة قضائية مستقلة لها صلاحياتها.

- في السابع من كانون الثاني قال وزير المالية الحالي أن هناك أموالاً من الجباية العامة خلال الفترة التي كنت فيها رئيساً تقدر بمبلغ ٥٤ مليون دولار موجودة باسمك وباسم أفراد من عائلتك في المصارف الفرنسية مع فوائد بقيمة مئة ألف دولار شهرياً؟

- أؤكد أن ما صدر على لسان وزير المال غير صحيح على الإطلاق، وأكرر أن الحكومة اتهمتني منذ عشر سنوات، وهي لغاية الآن تدّعي أنها لم تحقق، فكيف تتهمني وهي لم تحقق لغاية الآن؟ وأتحدى أي وزير مال أن يكون قد وجد أي خلل في الأموال العامة، وأتحدى القضاء أن يقول كلمته بهذا الموضوع. المسألة سياسية والدولة تحاول مع السياسيين الذين يوالونها أن تخلق ستاراً واهياً لتستر عيوبها وعوراتها خلال عشر سنوات،

هي تتهمني بأخذ أموال الدولة وهي تهمة كاذبة، ولذلك تحاول أن تجد ستاراً قضائياً لتبتّ بالموضوع ، فالحكومة اللبنانية مدينة لي بالاعتذار العلني تعويضاً معنوياً عمّا اتهمتني به، ولذلك عندما أردت مني المشاركة في هذا البرنامج طلبت منك أن تكون المواجهة مع أشخاص كانوا مسؤولين في الدولة مباشرة غير الأستاذ فرزلي، طلبت الياس الهرو اي أو سليم الحص أو حسين الحسيني أو وزير العدل الحالي أو وزير المالية الحالي كي يواجهوني بهذا الموضوع، والجميع اعتذر، ليس لأنهم مشغولون، بل لأن ليس لديهم ملفاً، وليس لديهم الشجاعة كي يواجهوا الرأي العام ويقولوا أن هناك خطأ ارتكب بحق العماد عون ويجب على الدولة أن تعتذر منه.

- لماذا لا ترجع إذاً إلى لبنان وتواجه القضاء ؟

- أنا لم أتبلغ التهمة بعد، فالملف هو هوائي وإعلامي، ليس هناك من تهمة، وليس من استجواب لأنه ليس هناك أي خلل في الخزينة، فلا يمكن لأي قاض أن يستجوب مواطن بريء من دون تهمة، فلكي يستجوبني القاضي يجب أن تكون هناك تهمة، وكي يكون هناك تهمة يجب أن يكون هناك دليل عليها، إذاً لا يوجد تهمة يستطيع القاضي أن يستجوبني على أساسها، لذلك هناك هروب من فتح هذا الملف منذ زمن طويل. وأنا لا أثق بالحكم القائم لأن القضية سياسية ويحاولون تغطيتها بملق قضائي، فليس هناك من مال مفقود، بل على العكس أنا لي أموال في ذمة الدولة وصادروها تعسفاً.

- إذاً لماذا لا تعود وتطالب بأموالك وتسترد اسمك ؟

- لقد سبق وتعرضت لثلاث محاولات اغتيال في بيروت من قبل أجهزة لا تزال في مراكز المسؤولية، لذلك وعندما قال الرئيس الحريري أنه "يضمن عدم توقيفي في حال عودتي، أجبت بأنني كنت أتمنى لو قال أنه "يضمن حمايتي ضدّ الأجهزة الأمنية" ، إذ لا ثقة لي بالحكم القائم الذي يقوم على الاغتصاب وعلى الكذب، وفي لبنان ملفات اغتيال واعتداءات مادية ومعنوية كثيرة.

- سؤال للفرزلي: هل بإمكانكم أن تؤمنوا عودة العماد عون وضمان سلامته؟

- مسألة ضمانة الأمن للعماد عون أو لغيره هي جزء من الصلاحيات الطبيعية والضرورية للنظام وللدولة ومؤسساتها وهي خارج إطار البحث، فالسلامة هي من المسلمات الطبيعية، أما مسألة تعاطي القضاء معه لجهة التوقيف أو عدمه فهو أمر مرهون بتطور القضية ومراحلها وأساسها وما إذا كانت التهمة الموجهة له هي جدية أم لا، وعلى ضوئه يتقرر التوقيف أو لا، برأيي أن المحاكمة يجب أن تكون أمام المحكمة العليا لمحاكمة الرؤساء والوزراء تنفيذاً للمادة ٧٠ من الدستور.

- ما رأيك بهذا الاقتراح؟

- موضوع "من يجب أن يحاكِم" هو موضوع ثانوي، فيجب أن يكون أولاً من تجب محاكمته حتى نسأل بعد ذلك عمن يجب أن يحاكِمه، وإذا كانت المحاكمة أمام المحكمة العليا للرؤساء والوزراء أم أمام محكمة عادية، قلت وأكرر أنني أتحدى أنه ليس هناك تهمة حقيقية بحقي بل تهمة إعلامية صدرت على لسان رئيس الجمهورية السابق ووزراء ورؤساء حكومات، وهم موجودون أحياء يرزقون فإذا شاء الحكم أن يكون

بمستوى المسؤولية، وإذا كان هناك كما يدّعون مؤسسات في لبنان فليستدعوا الحص والهراوي على جلسة مجلس الوزراء كي يشرحوا لماذا اتهموا العماد عون بسرقة أموال الدولة أو بتحويلها إلى حساباته الخاصة. لا يجوز هذا التعاطي في قضية بهذا الحجم، تتعلق برئيس حكومة سابق وبسمعة بلد وبسمعة شعب، فأنا لست بنكرة وأمثل ما أمثل في لبنان ولا يحق لأحد أن ينال من سمعتي وكرامتي على هذا المستوى وهو موجود ولا يُستجوب، فليستجوب القضاء أولاً سليم الحص والياس الهراوي ونبيه بري وبعد ذلك فليوجهوا لي تهمة إذا استطاعوا، وليكن الاستجواب خلال مجلس الوزراء، القصة ليست قضائية بل سياسية وهي محاولة لتهديم سمعتي وشعبيتي في لبنان ولكن لن يستطيعوا النيل مني لأن البراءة لا يمكن أن تتهم هي تحاكِم ولا تحاكَم .

- هل ما زلت معترضاً على الطائف؟

هناك أمر واقع الآن وهو غير مرضٍ للبنانيين جميعاً، والجميع يتذمر ، وأنا أعتبر أن الطائف بما نفّذ منه وما لم ينفّذ ليس حلاً نهائياً للبنان، أنا لي الحق كلبناني، ومن ضمن الدستور وتحت سقف القوانين اللبنانية التي تضمن حق العمل السياسي الحر، لي الحق أن أعمل لجمهورية ثالثة لأن الوضع اليوم هو ليس الأمثل للشعب اللبناني، وأريد أن أعمل بوسائل ديمقراطية وتحت سقف الحريات التي يسمح بها الدستور

سؤال للفرزلي: حسب المعلومات يقول السوريون أن بإمكان العاد عون الرجوع إلى لبنان شرط الالتزام باتفاق الطائف فما قولك وخاصة وأن العماد عون كما يقول يريد تغيير النظام ويريد جمهورية ثالثة ويقول أن الطائف عليه تحفظات كثيرة

العماد عون يقول كما فهمت أن الطائف هو أمر واقع تقونن وأصبح دستوراً، وهو يحمل سلبيات وإيجابيات، والعماد مقتنع بأنه يجب عليه أن يناضل تحت سقف المؤسسات والدستور من أجل ولادة جمهورية ثالثة، وأعتقد أن كلامه هذا سليم ويقع ضمن الإطار الذي يجب أن يتصرف فيه أي قائد أو زعيم سياسي كي يعمل ديموقراطياً تحت سقف المؤسسات من أجل تطوير الدستور بما يتلاءم مع قناعاته الشخصية.

- أنت رجل ديبلوماسي وسياسي محنك وكلامك منمّق لأن هذا لم يقله العماد

- الفرزلي: أنت تسعى للاشتباكات ليس إلا

- سؤال للعماد عون: ما هي تحفظاتك على الطائف؟

- التحفظات هي الواقع السيئ الذي نعيشه اليوم، لذلك أقول أن النظام الذي نعيشه حالياً غير مرضٍ للبنانيين، وبناء عليه يجب الوصول إلى الجمهورية الثالثة التي تنبثق عن إرادة لبنانية مشتركة، وعن حوار لبناني دون ضغوطات خارجية تفرض علينا "معطيات وطنية" ليست نابعة عن إرادتنا، وما قاله الأستاذ فرزلي عن" سقف الدستور" هو صحيح، فأنا أريد العمل تحت سقف الدستور الذي يعطيني الحق في العمل السياسي الحر، والمطالبة بما أريده في لبنان، وهذا أمر لا يمكن لأحد أن يحدّه، ولا يمكن أن تضبطه مراقبة ذاتية أو

ضغط. لا أقبل أقل من حقوقي الدستورية ولا أريد أكثر منها، وحقوقي هذه هي كافية لتكوين أكثرية لتغيير الوضع القائم.

- هل اتفاق الطائف كان شرعياً أم لا؟

- إذا أخذنا الأمر من ناحية الشكل والمضمون والمحتوى فهو لم يكن شرعياً إطلاقاً، كان تفاهماً بين أشخاص غير مكتملين، بالإضافة إلى أن مجلس النواب لا يحق له أن يقوم باتفاق مع الخارج، ولا يحق له أن يشرع خارج لبنان، وغير ذلك من الأمور من ناحية الشكل والمضمون، ولكنه الآن أصبح من التاريخ.

- لا لم يصبح من التاريخ لأن المنظومة السياسية الآن مستمدة شرعيتها منه وإذا كان لديك كل هذه التحفظات على الشكل والمضمون وتعتبرها غير شرعية فأين نقطة التلاقي؟ فسوريا تقول أنه بإمكان العماد عون أن يرجع شرط أن يقبل باتفاق الطائف؟

- مجرد قول سوريا أنه يمكن للعماد عون أن يرجع إلى وطنه فهذا موقف غير صحيح وغير مقبول، فبأي صفة تقول سوريا إذا كان بإمكاني العودة أم لا، لبنان هو وطني وسوريا هي وطن آخر، وليس لها الحق أن تبدي رأيها بالموضوع وهذا الأمر هو من المواقف الواجب تغييرها، فإذا أراد لبناني أن يعود إلى وطنه فللحكومة اللبنانية وحدها الحق في معالجة هذا الأمر ولا تستشار سوريا بعودته. لسوريا الحق بالعلاقات الجيدة معنا، ولكن ليس لها أن تعطي رأيها بعودتي لا من ناحية الشكل ولا من ناحية المضمون. هذا الشواذ الموجود حالياً في لبنان يجب أن ينتهي

- سؤال للفرزلي: ما رأيك بالموضوع ؟

- أنا لم أطّلع على تصريح سوري يتحدثون فيه عن العماد عون وعن طلب سوري من العماد عون أن يلتزم بالدستور، أنت تطرح السؤال على العماد عون كي تستفزّه، وبالتالي تضعه في خانة النقاش مع سوريا. أنا شخصياً لا أعتقد أن السوريين طرحوا هذا الموضوع لا من قريب ولا من بعيد، إنما في النهاية، السوريون، بمقدار ما هم جزء من عملية الوفاق الوطني في لبنان وظللوها على مدى عشر سنوات، هم يتعاطون مع مسألة الشخصيات اللبنانية في لبنان أو خارجه على أساس أن كل شخصية لبنانية لها الحق أن تكون في وطنها وعلى قاعدة التعاطي مع الدولة اللبنانية.

- أنا لا أخترع من عندي، هناك تقرير مطول جداً عن لقاء بين الحريري والقيادة السورية وفيه إشارة إلى أن موضوع العماد عون نوقش بينهما.

هل هو تصريح رسمي صادر عن مسؤول سوري؟ ، إذ لا يجوز بناء موقف على أساس الافتراض، إلا أنني ومن خلال هذه الأجواء التي تتحدث عنها أرى موقفاً سورياً إيجابياً تجاه العماد عون.

- سؤال للعماد عون: المواجهة بينك وبين السوريين، وعدم تقديرك الصحيح لميزان القوى جعلك تخسر معركتك مع السوريين وتنتقل إلى فرنسا، وحالياً هناك تخوف في ما لو أنك عدت إلى لبنان ستؤجج من جديد الوضع ضدّ سوريا؟

- هذه أيضاً فرضيات، فلنتحدث بموضوعية، لم تكن المواجهة فقط بيني وبين سوريا بل كانت أيضاً ضدّ وضع دولي وإقليمي يريد أن يجعل من لبنان ما هو عليه اليوم، وما زلت أناضل لأنهي هذا الوضع، وأصر على التأكيد بأننا نريد أن نكون على أفضل العلاقات مع سوريا، ونريد أن ندفع ثمناً مقبولاً لسلام الشرق الأوسط، ولكن لا يمكن أن يبقى وضع لبنان كما هو حالياً وأن يدفع كل الأثمان وعن كل البلدان، لا يجوز أن نحمّل لبنان كل المآسي بسبب الوضع الشرق أوسطي فهذا غير مقبول. ثانياً، للبنان حقوق أساسية، فهو دولة يجب أن تكون مستقلة وسيدة على أرضها، ويجب أن تكون العلاقة بينه وبين سوريا على هذا الأساس، فإذا كانت سوريا تخشى من لبنان فهذا يصبح مرضاً نفسياً تجب معالجته، فنحن، وعن خيار حرّ، وتاريخنا يشهد لنا على أننا لم نتعاون يوماً مع أحد ضدّ سوريا، ولم نتعاون مع أحد ضدّ أحد في لبنان، كنا نحاول دائ ماً جمع اللبنانيين حول هدف واحد، ونجمعهم كي نتفاهم مع سوريا، ولكن ما يحصل اليوم هو أن سوريا تضغط وكأنها تريد أن تجمع كل الناس ضدّها، وهذا أمر لا نريده، ولكن إذا لم تتخذ الأمور منحىً إيجابياً على طريق استعادة لبنان سيادته واستقلاله، فعندها لكل لبناني الحق في التعبير وفي التظاهر وفي الاعتصام كي يسترد استقلال بلده، فإذا كان ميزان القوى ضدّ مصلحتنا حالياً فهذا لن يستمر، وعندها لا يلومنا أحد إذا تضافرت القوى لنيل وتحقيق هذه الأهداف.

- سؤال للفرزلي: إن العماد عون يقول أن يريد أن ينهي هذا الوضع و ما زال يساوي بين كل القوى الموجودة على أرض لبنان وتحديداً بين سوريا وإسرائيل؟

العماد عون: لا لا لا لم أتحدث عن مساواة بين سوريا وإسرائيل، ضع إسرائيل جانباً وكذلك سوريا، إن لبنان هو وطن قائم بحدّ ذاته بصرف النظر عن سوريا وعن إسرائيل، وأنا لا أقابل بين أحد.

- أنت تطالب بجلاء القوات السورية وهذا من المنظور الواقعي يبدو أنه لن يتحقق في المدى القريب

العماد عون: لماذا لن يتحقق ولماذا ربط الأمور ببعضها، وهل يتعارض تلازم المسارات مع السيادة اللبنانية؟ نحن مع تلازم المسارات، ولا نريد أن نصل للحل قبل سوريا، ولا نريد التوقيع مع إسرائيل قبل أن يوقّع السوريون.

- سؤال للفرزلي: هل لبنان مستعد لخطوة بحجم عودة العماد ميشال عون؟

- هذا السؤال ليس في موقعه الطبيعي لجهة حقه كمواطن لبناني، فإذا كان لبنان ليس بحجم عودة العماد عون، والعماد عون له الحق في العودة، فهل نقول له ممنوع عليك العودة إلى وطنك، العكس هو الصحيح، إن العماد عون يتحدث اليوم بطريقة لن تسمح لك بإثارة اشتباك تنفيذاً لاسم هذا البرنامج "مواجهة" فاعذرنا.

العماد عون يقول أننا نريد سوريا دولة بينها وبين لبنان علاقات مميزة وعلاقات صداقة تفرضها الجغرافية السياسية، وكرجل عسكري يفهم ماذا تعني كلمة تعاون المسارات وتلازمها، ويقول إن لبنان غير مستعد أن يوقع مع إسرائيل قبل سوريا، وأعتقد أن العماد عون ككل اللبنانيين يريد العلاقة الجيدة والممتازة مع سوريا.

- سؤال للعماد عون: هل تعتقد أن العماد إميل لحود هو ضدّ عودتك ؟

- لم يتحدث بهذا الشأن ، ولكن يبدو أن هناك لعبة المصادر وهي أصبحت معروفة جداً في لبنان، فمن مصدر قضائي إلى مصدر مالي إلى مصدر مطّلع ومصدر مقرّب، تلعب لعبة الغميضة، لا أعرف من وراء هذه المصادر، ولكن الأكيد أن هذه المصادر التي تصرح وتتحدث عن ملفات، هي مسنودة إلى مراجع نافذة في الد ولة، وإلا لكان القضاء قد تناولها وأوقفها، فلقد سمحوا لأنفسهم بالتكلم باسم مصادر قضائية دون أن يصرّح القضاء، وهذا يوحي بأن هناك مراجع تريد مواجهة الرئيس الحريري وتمانع بعودتي وتختلق الأخبار السيئة كي تخلق أجواء اضطراب، ولكن لا أستطيع أن أجزم بموقف لحود إذا كان مع أو ضدّ، وعلى ما قرأنا مؤخراً يبدو أنه متهماً من قبل بعض المرجعيات اللبنانية بعرقلة الحوار الوطني وعرقلة التفاهم.

- سؤال للعماد عون عن مبادرة الحريري

لقد أطلق مبادرته وأجبته عليها بشكل إيجابي، ولكن لدي تحفظ على مسألة التوقيف، لأنه ومهما قيل، لا موجب لبحث المسألة قضائياً، فالمسألة هي سياسية والقضاء يُستعمل للأسف فيها، القضاء ليس سلطة مستقلة في لبنان، فلو كان كذلك لما استُعمل ستاراً لعملية سياسية وأعني بها عملية عودتي ووجودي في لبنان، فمجرد الكلام عن القضاء وعن الأموال يعني أن الدولة لا تريد عودتي حتى ولو دعتني.

قد تجهل أنت الأمر وقد يجهله الأستاذ فرزلي وكذلك المستمعون، ولكن لا أستطيع أن أنكر على نفسي أني أعرف حق المعرفة أن لا أموالاً للدولة في ذمتي، ولذلك لا تستطيع أن تطلب مني أن أقبل هذه الأحاديث التي وردت وعلى لسان أي مسؤول كان، ومجرد الكلام عن هذا الموضوع قضائياً يعني أن الدولة تريد الإلهاء، قد تكون محاولة لإلهاء الرأي العام عن أمور أخرى. لم يعد البحث جدياً لأن الجدية تقتضي المعالجة من الأساس، أي ممن أطلق التهمة في حقي فهو المسؤول الأول.

- تقول أنك لك أموالاً على الحكومة ما هي بالتحديد؟

- حساب خاص صودر من البنك وحول إلى البنك المركزي ورواتبي وتعويضاتي.

- حسب التقارير الصحفية فإنك، وبعد أربع وعشرين ساعة على مبادرة الحريري، أطلقت عليها النار من خلال حملة كبيرة جداً ضدّ الحكم والحكومة والمجلس النيابي، ووصمتهم بأنهم عملاء؟

هناك مقالة صحفية فيها انتقاد للمؤسسات ولما يسمونه الانفتاح السوري، وقد نُشرت قبل المبادرة، وعلى ما أذكر صباح المبادرة " المقالة نشرتها الصحف في صباح ٣ كانون الثاني بينما المبادرة جاءت في المساء" ولكن إحدى الصحف اللبنانية وهي جريدة السفير، والتي وصلتها المقالة قبل مبادرة الرئيس الحريري، كما وصلت لكافة الصحف، نشرتها متأخرة عدة أيام، في محاولة منها للدسّ في هذا الموضوع.

- سؤال للفرزلي: العماد عون يقول أنه لم يغتصب السلطة، فهل برأيك مارس حقاً دستورياً أم اغتصب السلطة بالقوة؟

كان للرئيس أمين الجميل الحق بتكليف رئيس للوزراء في حينه فكلف العماد عون برئاسة الوزارة، وألُفت الحكومة على هذا الأساس، والنص الدستوري يتحدث على أن تقوم الحكومة بإدارة البلاد مجتمعة، وعندما انقسمت الحكومة أصبح هناك لا شرعية عملية ووطنية ودستورية، بسبب عدم وجود حكومة مجتمعة تمثل كافة شرائح المجتمع اللبناني لإدارة البلاد تنفيذاً لروح الدستور وللنص الدستوري، عندها أصبح الواقع غير دستوري وغير عملي وغير وطني وغير قادر على توحيد البلاد وتأمين انتقال سلمي للسلطة لأن مهمة تلك الحكومة كانت تهيئة الأجواء لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، هذا الواقع هو الذي طرح الحالة اللا دستورية واللا قانونية، فكان هناك ضرورة لتحويل البلد إلى حالة طبيعية، والضرورات تبيح المحظورات، وهذا ما حدث.

- سؤال للعماد عون: عندما انفرط عقد الحكومة ألم ينبغي تسليم الحكم إلى طرف آخر؟

ومن هو الطرف الآخر طالما أنه ليس هناك من رئيس منتخب بعد؟ عملية تعطيل الحكومة جاءت بظروف القوة، فالقوة منعت الأعضاء من الجهوزية، وعليه فإننا لم نتخلى عن مسؤولياتنا لأن قوة ما منعت الوزراء المسلمين من الالتحاق بالسلطة، وتحملنا المسؤولية حتى النهاية. الشذوذ كان عند الحل الأخير الذي اعتُمد وهو اليوم ليس موضع البحث. فالحكومة التي اغتصبت السلطة واللا دستورية حينها كانت حكومة الحص لأنها كانت مستقيلة، وبعد تأليف الحكومة الأخرى بقيت بفعل القوة التي فرضتها، بقيت بفعل القوة وبفعل منع القسم الآخر من المجلس العسكري من الالتحاق بالدولة.

- ما ترتب على انقسام الحكومة كان جملة من الويلات : حرب التحرير وحرب الإلغاء

- هذه لعبة القوى، أنا لم أدع السوريين لأن يكونوا على بعد ٨٠٠ متراً من مركز رئاسة الجمهورية، أنا قاومت أمر واقع سيئ في لبنان، لقد كنت قائد جيش وكنت أتعرض لحصار مالي وعسكري وسياسي ، قاومت بالوسائل الموجودة لدي وهذا أقل واجباتي، لم أطلق النار على دمشق بل هي دمشق التي أطلقت النار على بيروت، ولم أطلق النار على القوات اللبنانية بل هم الذين التحقوا بالطائف ونفذوا دورهم، لا أريد الدخول في هذه التفاصيل، هناك صعوبات أصبحت جزءاً من تاريخ المرحلة، فإذا أردنا التطلع للمستقبل علينا أن نتخطاها ونجد حلاً جديداً، فلا يمكن التوقف عندها كلما أردنا التحدث عن المستقبل، هي تشكل الماضي ولدى الجميع استعداداً للتحرر منه.

- لا يمكن أن تهرب من الماضي فالماضي دائماً يلاحق

- أنا لا أتهرب أبداً من الماضي، فأنا الوحيد في لبنان، اليوم وفي عدة محاضرات ومقالات وتصاريح، آخرها كان في مجلة الصياد، طالبت، وأطالب، بلجنة تحقيق دولية حول الأحداث اللبنانية، لذلك لا يمكن أن تتهمني بأنني أهرب من الماضي، أنا من يريد تدوين أحداث الماضي وتأريخها وتحديد المسؤوليات، أطالب بتحقيق دولي من مؤسسات حقوق الإنسان مع اللبنانيين حول تاريخ الأحداث اللبنانية، لا أخشى الماضي ولكن لا أريد أن أثير هذه النعرات في هذه اللحظة من تاريخ لبنان.

– سؤال للفرزلي: العماد عون يقول أن ما قام به كان من ضمن الواجب فهل هذا ما كان يتطلبه الواجب حرب إلغاء وحرب تحرير؟

– هذه وجهة نظر العماد عون وحسبي به أنه تحرك من منطلقات كان يؤمن بها، أنا كنت أخالفه وجهة النظر في كثير من الأمور، وما أريد أن أقوله اليوم أنه، منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم، طرأت تغيرات كبيرة على الساحة، وكان آخرها مجيء الدكتور بشار الأسد بنهج وتطلعات جديدة لإعادة صياغة العلاقات مع لبنان، والأمر الثاني هو تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، وفي قراءة موضوعية جديدة لا بد للعماد عون وكافة القوى اللبنانية أن تلعب دوراً جديداً في صياغة علاقات تخدم هذا التنسيق اللبناني السوري لمواجهة المستجدات على الساحة الإقليمية، وأن تشكل هذه القوة دعماً لهذا التوجه الجديد المطروح على الساحة الإقليمية.

– سؤال للعماد عون: هذه دعوة من خلال البوابة اللبنانية لتمد يدك لسوريا وتحديداً للدكتور بشار الأسد.

لطالما مددت يدي إلى سوريا ولكن ما نريده هو أن تمد سوريا يدها لنا وتحدد ما تريده بالضبط من لبنان، لغاية الآن أنا لا أعرف بالتحديد ماذا تريد سوريا من لبنان، أنا أعلنت دائماً ماذا أريد من سوريا ولكن سوريا لم تقل مرة ماذا تريد من لبنان، وحتى تحت قصف المدافع ومن بعبدا، كنت دائما أطالب بعلاقات جيدة مع سوريا، ولكن ما لا أفهمه هو أنه في كل مرة نطالب بالسيادة اللبنانية نتهم بالعدائية لسوريا، فهل كل مواطن يطالب بسيادة وطنه يعتبر عدواً للآخر الموجود عنده، أم أن هذا شيء طبيعي يجب أن يعترف به ويقرّ حتى تقوم علاقات طبيعية؟ هنا تكمن المشكلة، المشكلة ليست عندي بل هي عند السوريين.

الشرط الأساسي هو رحيل القوات السورية، فماذا لا تقولها علناً إذاً ؟

تدخّل من الفرزلي: العماد عون لم يقل هذا الكلام، هو لفت نظرك في بداية حديثه إلى...

– أستاذ فرزلي لقد سمعتُ بوضوح ما قاله العماد

الفرزلي: استغرب لماذا التركيز حصراً على المسألة السورية في الوقت الذي يشدد فيه العماد معك على القول أنه يريد علاقات ممتازة ومميزة وجيدة مع سوريا لأن هذا يجسد مصلحة لبنان ومصلحة سوريا على قاعدة سيادة واستقلال كل من البلدين وهذا مطلب لبناني، والعماد عون لا يريد للبنان قوة أو فخاً للنفاذ إلى سوريا، وكذلك سوريا لا تريد للبنان إلا الاستقلال، والعماد عون وهو العسكري الخبير والمتمرس، يعرف أنه لا يجوز ان تكون العلاقات بين بلدين لديهما مائتي كلم من الحدود المشتركة تحت ضرب المدافع كالحالة التي كانت سائدة عام ٩٠، لقد دخلنا في العام ٢٠٠١ ، وفي سوريا رئيس جديد يحمل كل ما هو خير وانفتاح للبنان، فلا بد لنا كلبنانيين أن ندعم هذا المشروع وندعم الدكتور بشار الأسد.

العماد عون: من الوجهة العامة لقد قال الأستاذ فرزلي كلاماً صحيحاً، فنحن نريد علاقات جيدة ضمن سيادة واستقلال كل من البلدين، يبقى أن نتحدث عن المسار التطبيقي، فإذا كان هذا الموضوع مقبولاً من سوريا فنحن مستعدون للتفاهم على تطبيقه، وإذا كان هناك من حاجات استراتيجية فإن هذه الحاجات تُدرس، ولكن ما هو مرفوض هو أن يكون العمل السوري في لبنان عبارة عن مداخلات يومية في حياتنا السياسية

واليومية وكل شيء آخر، وهذا ما يشكو منه الجميع اليوم ويطالبون بإنهائه، تحن لا نريد أن نقول لسوريا اليوم "احملي أغراضك وارحلي " ، فهذا الوجود يمكن أن يبرمج ويؤدي إلى حل طبيعي بيننا وبينهم.

- يعني هي برمجة ووجود لفترة زمنية طويلة للوصول إلى حلّ؟

- لا ليست طويلة، وأنا لم أقل أبداً "طويلة" ، هناك وجهات نظر مختلفة وعلينا أن نتحاور في هذا الموضوع، وعندما نتحاور فمن حق الجميع أن يفهموا ما هي الحاجات الاستراتيجية، وإذا كانت موجبة أم لا، وكم يلزمها من الوقت، ولكن أن تبقى معلقة في الهواء، وأن يبقى المؤقت ربع قرن من الزمن، وأن نستمر ربع قرن آخر ونقول هذا مؤقت، فهذا غير مقبول لأنه لم يعد مؤقتاً فالمؤقت هو أقصر من ذلك بكثير. فإذا كان هناك من إرادة، ومن نيّة، نصل إلى نتيجة، وقد سبق وقلت أننا مستعدون لدفع قسم من ثمن السلام، ولكننا حالياً نتحمله بكامله وهو أمر شاذ ولا يجب أن يستمر.

مداخلة الفرزلي: إن مسألة الحوار مع سوريا هي من واجبات الدولة اللبنانية، وكذلك علاقات الدولة اللبنانية مع الدولة السورية ودراسة الأسباب الاستراتيجية ومعطيات وظروف الصراع العربي الإسرائيلي، بحيث بروز الضرورات التي تستوجب هذا الواقع . وأعتقد أن العماد عون يجب أن يكون من هذه القوى التي تتحاور مع الدولة اللبنانية ضمن منطق ديموقراطي سليم هادئ رصين وعلمي للوصول إلى الغاية المرجوة من وراء هذا الحوار، أنا شخصياً أرجو وأرى أنه يجب الانتقال من المناخات التي كانت سائدة ما قبل هذه المرحلة في الخطاب السياسي، سواء لدى العماد عون أو بعض القوى السياسية الأخرى، في طرح هذا الموضوع ضمن إطار علمي من منطلقات الحرص على مصلحة لبنان ومصلحة سوريا، بحيث ننظر إلى الدور والحضور والوجود السوري على أنه يخدم أهدافاً استراتيجية تتعلق بضرورات الصراع العربي الإسرائيلي . وأفهم من كلام العماد عون اليوم أنه يأخذ هذا المعطى بعين الاعتبار وفقا للمتغيرات الدولية والإقليمية

- سؤال للعماد عون: هل يلخص الفرزلي فعلاً ما تفكر به؟

- لم يذهب بعيدا ولكنه يغلف الجهة الإيجابية فقط ويلغي قليلاً التحفظات، لدي تحفظات كثيرة، لأنه عندما يقول "الدولة هي من تفاوض" فمع احترامي لرأيه، فإن الدولة هي معيّنة من سوريا، وهناك تبعية مطلقة، لا يوجد رأي لبناني حرّ يناقش مع سوريا في هذه الموضوع، لذلك، وبالتبعية، فإن لبنان يقبل بكل شيء يأتي من سوريا، لم يعد هناك من تنسيق ومن تكافؤ.

المسألة الثانية هي الحاجات الاستراتيجية، نريد أن نعرف ما هي ومن يؤمّنها؟ ومن يتحدث عنها، لا يوجد حوار إطلاقاً، وإذا لم يقم الحوار بين الدولتين فلا بد لأحد من خارج الدولة أن يطرحه، ولغاية الآن الحوار لم يُطرح بل فُرض كل شيء على لبنان، ومن الأشياء المفروضة على لبنان هناك الكثير بحاجة إلى تعديل، ولا يمكن أن أطرح الموضوع أنا والأستاذ فرزلي بمفردنا.

- كنت من الداعين إلى إرسال الجيش إلى الجنوب، ووصمت بعض المسؤولين بالخيانة لأنهم لم يفعلوا ذلك، ألم تثبت الأيام صحة التكتيك بعدم إرسال الجيش، فالجنوب تحرر دون الحاجة لزج الجيش في معركة قد تكون خاسرة؟

- أولاً لم أصم أحداً بالخيانة، وأتحفظ على هذه الكلمة التي ذكرتها، ثانياً برأيي، أنه لا يمكن لأرض أن تحرر وتصبح حرة حقاً إذا لم يتحول التحرير إلى سيادة وطنية، والسيادة الوطنية تعبّر عنها القوى الشرعية، والجيش اللبناني يجب أن يكون على الحدود للدفاع عنها وليس في الثكنات، الجيش معدّ أصلاً ليكون على حدود البلاد وليس في داخلها، مهمة الجيش اللبناني ومخابراته اليوم هي تمزيق صوري عن الحيطان وملاحقة طلاب الجامعات، هذا ليس عمل العسكر ولا عمل الجيش، الجيش يجب أن يكون على الحدود، وهذا الأمر لا يمنع وجود المقاومة، إذا أرادت الاستمرار، ولكن عليهم أن يخبروننا هل هم يسيرون في خيار الحرب لنهيئ أنفسنا، أم لخيار السلم، أم لخيار آخر؟ لغاية الآن هناك ضياع والحكم لا يوضّح أي هدف.

- هل تعتبر نفسك الرئيس الشرعي للبنان؟

- الرئيس الذي أزيح بالقوة، واقعياً لست الرئيس ولكني أعرف أن الرئيس لا يخسر شرعيته في واقع القوة، ولكنه لا يعود يمارس السلطة.

- يعني أنك نفسياً وذاتياً مرتاح لكونك رئيس لبنان؟

- ما أشعر به وأحسّه لا يعنيك، قلت أنني أتعامل مع أمر واقع، ولقد اختلطت الأمور وتغيرت مرات عديدة منذ ١٠ سنوات ولغاية اليوم، لا أريد التوقف عند الشكليات، سبق وذكرت أنني أريد أن أتخطى الشكليات لإيجاد حل لأن لبنان قد أفلس، هناك مليون ومائة وخمسون ألف شهيد لبناني من عام ٩٠ وحتى اليوم، هؤلاء تركوا لبنان نهائياً إلى بلاد الاغتراب، هؤلاء هم شهداؤنا، فأين هم اليوم وهل من يتكلم عنهم؟

المداخلة الأخيرة للفرزلي:

أجدد الدعوة لاستنهاض كافة القوى الحية لمواجهة التطورات الإقليمية القادمة والتحديات، وفي مقدمها مسألة التوطين، والتي لا بد أن تخضع لحوار كبير، ويجب أن تكون في مقدمته فكرة واضحة وهي أن العلاقات اللبنانية السورية يجب أن تشكل صلب هذه المواجهة .